النفطية.. سراب بقيعة!!

بلد لا تمتلك خزانات احتياطية لتغطية الاحتياجات

وكيل وزارة النفط لـ(الثورة):

عدم وجود خزانات يفاقم المشكلة

لا تتوقف الأزمات المتلاحقة للمشتقات النفطية عند الاعتداءات المتكررة على الانابيب وقاطرات النقل والتوزيع ،بل في عدم امتلاك اليمن لخزانات احتياطية لتغطية الاحتياجات الطارئة لمدة لا تقل عن ستة أشهر في ظل الوضعية الراهنة والاختلالات القائمة في مستوى العرض وتنامي الطلب .
ويدعو مختصون الى ضرورة وجود مثل هذه الخزانات الاحتياطية في اليمن لمواجهة الطلب وما تسببه الأزمات والاعتداءات في تأخر وصول هذه المواد إلى نقاط التوزيع.
وتتضمن استراتيجية وزارة النفط مجموعة من العوامل لتفادي هذه المشاكل الطارئة أهمها العمل على إيجاد بيئة نفطية آمنة وخزانات استراتيجية وتنظيم توزيع المشتقات النفطية.

تحقيق / محمد راجح

يؤكد المهندس شوقي المخلافي وكيل وزارة النفط أن المشكلة الأهم تتمثل في عدم امتلاك اليمن لخزانات احتياطية تستطيع أن تغطي الاحتياجات من المشتقات النفطية لمدة ستة أشهر .

ويقول المهندس شوقي أن الأزمات المتلاحقة في المشتقات النفطية سببها مجموعة من العوامل أهمها التقطعات المتكررة لأنابيب النفط والذي يؤدي إلى انخفاض الامداد من مصافي عدن ، وكذا التقطعات المستمرة لقاطرات نقل المشتقات النفطية ، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالمديونية لدى بعض مؤسسات الدولة لوزارة النفط وتصل الى مبالغ باهظة.

حلول

يؤكد المخلافي أن عدم وجود خزانات يفاقم المشكلة ،لأنه اذا كانت موجودة ما شهد المواطن وتعرض لكل هذه الازمات الطارئة في النفط ومشتقاته .

ويضع وكيل وزارة النفط مجموعة من الحلول الاستراتيجية بحسب رؤية الوزارة لمواجهة الازمات المتكررة للمشتقات النفطية وما تخلفه من معاناة كبيرة للمواطنين .

وتتضمن ضرورة إيجاد بيئة نفطية آمنة من خلال التنسيق مع الجهات الأمنية ممثلة بوزارتي الدفاع والداخلية لحماية المنشأة النفطية والحد من الاعتداءات المستمرة عليها.وتشمل هذه الحلول طبقا للمهندس شوقي تبني مشروع بناء خزانات استراتيجية للتعامل مع الاحتياجات الطارئة ،وتنظيم توزيع المشتقات النفطية بما يتلاءم مع الطلب الموجود في المحافظات .

آثار

يرى خبراء ضرورة وجود خزانات احتياطية في اليمن لمواجهة الطلب في ظل الازمات المتلاحقة جراء التقطعات على ناقلات النفط واحتجازها الأمر الذي يتسبب في تأخر وصول هذه المواد إلى نقاط التوزيع وكذلك كما يقول الخبير الاقتصادي عبدالرحمن السعيدي» التقطع لقاطرات الغاز حيث أن هناك أكثر من 60 ألف ناقلة تعمل بالغاز وفي حال أنقطع وقودها من الغاز جراء التقطعات فأنها تتحول إلى العمل بالوقود الآخر وهذا يضاعف الاستهلاك فجأة كونها تستهلك من المخصص اليومي من مادة البنزين.

ويقول السعيدي: إن هناك تنامياً استهلاكياً كبيراً للبنزين ومختلف المشتقات النفطية ، نتيجة لاضطرار المواطنين الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة نظرا للاعتداءات المتكررة على الكهرباء وانابيب النفط والغاز وهذا يتطلب اخذ جميع الاحتياطيات اللازمة ومنها وجود خزانات استراتيجية.

عوامل

تؤكد وزارة النفط انه مع ارتفاع الطلب تضطر الى ضخ مليوني ليتر اضافية من المشتقات النفطية منها 800 ألف لتر من مادة البنزين لمواجهة ذلك وتغطية احتياجات العاصمة صنعاء التي تشهد ارتفاعا متناميا في الطلب المتزايد واقبالا كبيرا على هذه المواد من فترة لأخرى.

ويرى الخبير الاقتصادي السعيدي أن الاعتداءات المتكررة على أبراج الكهرباء يدفع بالكثير من المواطنين إلى استخدام وسائل الإضاءة البديلة لتوليد الكهرباء والتي تستهلك قرابة 40%من حاجة المستهلك الاعتيادية من الوقود بحسب المؤشرات الرسمية، بالإضافة إلى أن تموين المحطات الخاصة بالطاقة المشتراه تكلف الدولة قرابة 50% في قطاع الكهرباء».

ويؤكد أن أنبوب النفط الخام الذي يتعرض باستمرار للتفجير يعد أهم مورد لتعزيز الموازنة وانقطاعه يؤثر بطريقة غير مباشرة على دعم المشتقات النفطية.

ويطالب السعيدي وزارة النفط والجهات المختصة بمضاعفة الجهود لتغطية احتياجات الأسواق من المشتقات النفطية باستمرار لتفادي حدوث أي أزمة في مثل هذه السلع والمواد الضرورية خصوصاً في ظل التزايد الاستهلاكي المتواصل عليها.

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور المقطري لـ"الثورة":

البعد السياسي وراء الأزمات المتكررة

أكد الدكتور صلاح ياسين المقطري أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء أن أسباب أزمة المشتقات النفطية سياسية ويستخدمها البعض كورقة تحركها أطراف معينة تعمل على تحقيق أغراض سياسية كالتشويه بالحكومة الحالية وقيادة البلد.
"الثورة" وهي تتناول ملفاً خاصاً حول أزمة المشتقات النفطية في البلد أجرت حواراً مع الدكتور المقطري حول أسباب الأزمة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني ومعيشة المواطن والمعالجات اللازمة فكانت الحصيلة التالية:

حوار/ حسن شرف الدين

• بداية كثر الحديث حول أزمة المشتقات النفطية.. كخبير اقتصادي ما هي نظرتكم إلى هذه القضية ؟

- نحن نتكلم دائما عن الأزمة من منظور اقتصادي تتعلق دائما بالعرض والطلب لأي سلعة،لكن في اليمن لا تخضع مثل هذه القضايا دائما لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، فهي تخضع لأسباب سياسية ومشاكل عدم استقرار الدولة،لأن هناك أطرافاً معينة تعمل على التلاعب بالمشتقات النفطية إما بسحبها أو عدم إيصالها إلى أماكنها الطبيعية لتحقيق أغراض سياسية على سبيل المثال التشويه بالحكومة الحالية وقيادة البلد.. ونحن لا نستبعد أن تكون كل الأطراف السياسية التي أقصيت أو لا زالت على السلطة هي نفسها التي تعمل هذه الأعمال.. فهؤلاء يستخدمون المشتقات النفطية كورقة ضغط ووضع صورة للناس بأن هذه الحكومة الحالية وقيادتها غير قادرة على تسيير البلد.

صراع سياسي

• تقصد أن الصراع السياسي هو وراء أزمة المشتقات النفطية فقط.. دون أسباب أخرى؟

- قد يكون هناك عجز في مورد معين، لكن ما أعرفه تماما أن لهذا المورد مخصص له موازنة.. كما أن الدولة لم تتجه لأن تقول مثلا أن هناك عجزاً في الموازنة فيما يخص المشتقات النفطية.. بالعكس فقد خصصت الحكومة موازنة للعام كامل.. ويحدث عجز عند مناقشة الموازنة ولا يوجد مبلغ معين لدعم هذه المشتقات النفطية.. ونحن نعلم أنه خلال العامين الأخيرين تم رفع أسعار المشتقات النفطية، بمعنى أن الدعم أقل من الدعم الذي كانت الحكومة تدعمه في سنوات سابقة.

أضرار كبيرة

• ما هي أضرار هذه الأزمة ؟

- أي أزمة في العالم لها أضرار سواء أزمة مشتقات أو أزمة سلع جميعها لها أضرار مؤثرة، لكن القضية التي في اليمن تجعلك لا تستطيع أن تقيس حقيقة هذه الأضرار، لكن اتجاه الأزمة بمكوناتها المختلفة تعود بأضرار كبيرة منها انخفاض الاستثمار والإنتاج وزيادة معدل البطالة والفقر.. هذه الأضرار مرتبطة بعدم استقرار الأوضاع في البلد.. أي أنه عندما توحي للمجتمع أن هناك عدم استقرار في أي مجال تنشأ كل المشاكل الاقتصادية وتتفاقم.

مشكلة كبيرة

• لماذا لا يوجد مخزون استراتيجي للنفط ومشتقاته ؟

- هذا مشكلة كبيرة اليمن من زمان ليس عندها شيء اسمها استراتيجية لأي شيء.. انعدام الاستراتيجيات في الخطط،لا توجد استراتيجية واضحة لأي سلعة من السلع، لذلك النفط مثله مثل بقية المشتقات الأخرى.. فكروا مرة من المرات أن يعملوا مخزن استراتيجي في عدن لكن تم بيعه للقطاع الخاص وتم التلاعب فيه..في الأخير لا توجد استراتيجية حقيقية لأي منتج محلي سواء كان النفط أو غيره.. وبالتالي يجب على الحكومات القادمة أن تعمل ما يسمى بالمخزون الاستراتيجي مثل ما يحصل في دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم أنها أكبر المنتجين في العالم لكنها غير المصدر لذلك لديها مخزون استراتيجي.

عدم الاستقرار

• بالنسبة لآبار النفط.. ما هي المكاسب التي يجنيها الاستثمار الأجنبي بسبب غياب المستثمر المحلي؟

- أولا الاستثمار لا يذهب إلى مواطن عدم الاستقرار، المستثمر يذهب إلى أماكن استثمار لتحقيق أكبر قدر من الأرباح الممكنة، الشركات الكبرى القادرة على التنقيب عن النفط لن تأتي إلى اليمن ووضعه غير مستقر، وعندما تأتي بعض الشركات تأتي لأسباب معينة واستثمرت بأسعار بخسة، وتكون النسبة الأكبر لها والأصغر للشركات اليمنية المساهمة معها مما يفقد اليمن قيمة النفط الخام الحقيقي.

تخفيض السلع

• أفهم من كلامك أن العقود المتفق عليها مع شركات أجنبية بأسعار قليلة كان سببها عدم الاستقرار؟

- نعم..يعتبر عدم الاستقرار نوع من أنواع المخاطر، والعامل الذي سيعمل في اليمن يستلم ثلاثة أضعاف راتبه، ولا توجد ضمانات لما سيحدث لبعض المعدات التي يمتلكها المستثمر، وفي هذه الحالة يتم التأمين عليها بتأمين أكبر، والتأمين داخل اليمن مرتفع، بالتالي في مقابل ارتفاع التكلفة بالنسبة للمستثمر يجب على الدولة المضيفة التي تتمتع بعدم الاستقرار التخفيض من أسعار منتجاتها ولا تبيعها.

الاستنجاد بالآخر

•هل أداء الحكومة ضعيف لتوفير المشتقات النفطية أم ماذا؟

- الحكومة ضعيفة من الأزل.. الحكومة اليمنية ضعيفة من 1400 سنة.. متى كانت الحكومة اليمنية قوية؟ دائما على مر التاريخ الحكومات اليمنية تتبع الخارج في كل شيء، كلما حدث لليمن من مشكلة ويتم احتلالها يتم الاستنجاد بالآخر، ونحن الآن في الفترة الأخيرة تم الاستنجاد بالمجتمع الدولي لحل مشاكلنا، أي أنه بشكل أو بآخر اليمن منذ الأزل ضعيفة ولا زالت ضعيفة، ولا يمكن أن تكون قوية إلا عندما يبدأ أبناؤها أنفسهم بالثقة بقدراتهم وعدم الاعتماد على الآخرين.

الحكومة الحالية أضعف ما يكون من مرات سابقة لأسباب كثيرة، هناك أسباب خاصة في الفترة الحالية تتمثل في أنها أولا حكومة وفاق، ورئيس الحكومة ليس له سلطة على أي وزير، الحكومة عبارة عن مراكز قوى كل واحد يعمل مع القوى التي يعتقد أنها ستحقق مصلحته..وأي قرارات تتخذها رئاسة الحكومة لا تنفذ.. الجانب الأمني وجانب الجيش أيضا مقسم بالتالي لا تستطيع تحقيق الأمن والاستقرار لضبط بعض المخالفين..إذا كل هذا التقاسم في حكومة الوفاق يؤدي إلى ضعف الحكومة.. قد يكون أيضا جزء من ضعف الحكومة ضعف رئيس الحكومة نفسه، في فترات سابقة كان رئيس الحكومة في الصف الخلفي واستمر فترات في الحكومات السابقة وشارك في الدولة بمنصب المسير وبالتالي لا يستطيع تسلم زمام المبادرة ويكون له القدرة لأنه مرتهن لأشياء كثيرة في السابق.

مناخ استثماري

• ما هي آثار هذه الأزمة على الجانب الاقتصادي والإنتاجي في اليمن ؟

- من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار ومن ثم الإنتاج هو توفير السلع الأولية التي يستخدمها أي طرف للإنتاج، وما دام النفط من السلع القائدة في الإنتاج لا بد أنه سيؤثر على النقل وبالتالي سيؤثر على الاستثمار والإنتاج.

• ماذا عن آثار الاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط ؟

- نفس الآثار السابقة والأضرار، لأنها تعمل على حرمان الدولة من مصدر أساسي من الدخل القومي، وبدأت تعتمد أكثر على العالم الخارجي.. ومعروف أن اليمن تعتمد على 90% تقريبا من إيرادات الموازنة من النفط، و70% من الصادرات و30% من الناتج المحلي الاجمالي.. يعني أنه عندما يتوقف النفط نخسر كل مصادر الدخل أي أنه يقل الإنتاج وصادرات اليمن للخارج تقل وبالتالي لا نستطيع رفد ميزانية الدولة بما يكفي لتشغيل الموازنة العامة للدولة..وبدأ التلميح إلى أن الدولة قد لا تصل إلى تسليم الرواتب في المستقبل.. لهذا السبب دائما ما نزور الأشقاء كثيرا لجلب الدعم.

أهمية الوضع

> في ظل الظروف التي تمر بها البلد.. هل أنت مع إرضاء مخربي أنابيب النفط ؟

- لا أعتقد أن هناك مواطناً يمنياً يستشعر أهمية الوضع والبلد بأن يقف مع مخربي أنابيب النفط، أكيد سنكون ضده جميعا، لكن المشكلة أن المخربين عبارة عن أداة لبعض القوى التي تحركهم.

فقاعات إعلامية

• كثر الحديث عن وجود آبار نفطية في الجوف وما حولها.. تعليقك؟

- أنا أرى أن هذه كلها فقاعات إعلامية لتخدير وتسكين الناس بأن القادم سيكون أجمل، وعلى الناس أن تنتظر المستقبل لكي تعيش.. فهذه تعتبر مسكنات أو مخدرات للشعب لكي يأمل بما سيكون في المستقبل..ومن جانب آخر قد يكون أيضا نقطة إشغال الناس عن نقطة معينة وأن الجانب السعودي هو من يحاول إيقاف هذه الآبار وبالتالي يحاول القول أن مشاكلنا ليست منا ولكنها تأتي من الخارج دائما.

• كأكاديمي.. ما هي المعالجات لهذه القضية ؟

- مشكلة أزمة المشتقات النفطية لا يمكن عزلها عن بقية المشكلات كانعدام السلع من السوق كالغاز.. ولذلك أقول أن البعد السياسي هو العامل الأساسي في إيجاد كل هذه المشاكل ولا يمكن حل هذه المشاكل إلا باستقرار حقيقي، والاستقرار الحقيقي لن يأتي إلا بهيكلة حقيقية للجيش وفرض الأمن وهيكلته وأن تكون عقيدتهم حماية البلد .

مورد سيادي

• إذا ما تم اعتماد اليمن كدولة فيدرالية ماذا سيكون وضع النفط فيها هل ستخضع للمحاصصة ؟

- ليست محاصصة كما تقول، لكن هناك اتفاق بأن يكون النفط مورد سيادي ويتم توزيعه على بقية المحافظات والأقاليم.. وأعتقد أنه من المفترض أن تعطى المناطق المنتِجة له حصة أكبر حتى تحدث حلاً لبعض المشاكل والنزاعات.

اتجاه مظلم

• كلمة أخيرة!

- أقول إن البلد لا يوجد فيه ما يسر.. كل المؤشرات الاقتصادية بما فيها المشتقات النفطية وغيرها ما هي إلا مؤشرات لاتجاه سير اليمن في الاتجاه المظلم، ولا يمكن الوصول إلى نتائج أفضل ما لم يلتف أبناء اليمن المخلصون حول قضية واضحة وهدف واضح من أجل إخراج هذا البلد من وضعه الحالي وتغيير شكل البلد بما يتناسب مع الجميع كي يشارك الجميع في الحكم ويعملون على الاستقرار.. ولعل الخير يأتي إذا ما التف الجميع حول اليمن.